

Distr.: General
1 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

٢١-١١ شباط/فبراير ٢٠١٣

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين:
الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في
سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق
العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من رابطة المتقاعدين الأمريكية، والرابطة الدولية لمساعدة المسنين،
والرابطة الدولية لدور وخدمات المسنين، والرابطة الدولية لعلم الشيخوخة وطب
المسنين، والاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة، والتحالف العالمي للمراكز الدولية
لدراسات طول العمر، والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين، وهي منظمات
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



البيان

تمكين المسنين عن طريق تعزيز حماية حقوق الإنسان الخاصة بهم

حقوق المسنين ونتيجة الاستعراض الثاني لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، ٢٠٠٢

تم توجيه اهتمام متزايد إلى التحديات الفريدة التي يواجهها كبار السن من حيث التمتع بحقوقهم منذ أن خلُصت لجنة التنمية الاجتماعية، في استعراضها الثاني وتقييمها لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢، إلى أن التحديات والعقبات الرئيسية لا تزال تزعزع مشاركة كبار السن، واستيعابهم، وإدماجهم الاجتماعي، بما في ذلك التمييز وإساءة المعاملة (انظر الوثيقة E/2013/26).

وقد اعترف الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة بأنه على الرغم من مرور ١٠ سنوات على اعتماد خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، لا تزال المواقف المتحيزة والممارسات التمييزية من جانب الأفراد والمؤسسات تجاه كبار السن تُقوّض دورهم في المجتمع (A/68/167).

حقوق المسنين في مجلس حقوق الإنسان

اتخذ مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ خطوتين هامتين نحو مواصلة تعزيز وحماية حقوق كبار السن. فقد قرر المجلس في قراره ٢٥/٢٤ تخصيص المنتدى الاجتماعي لعام ٢٠١٤ لحقوق كبار السن، وفي قراره ٢٠/٢٤ قرر تعيين خبير مستقبل جديد معني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٤.

وقد طال انتظار تعيين خبير مستقل يمكنه تقييم حالة حياة كبار السن من منظور حقوق الإنسان. كما أن الدول الأعضاء ومجلس حقوق الإنسان يعترفون بأن الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان لم يعالج بالقدر الكافي هذا المجال من مجالات حقوق الإنسان. وسيعمل التفويض الجديد على تعميق فهمنا للتحديات الفريدة التي يواجهها كبار السن بالنسبة لحقوقهم، والتدابير المطلوبة، من حيث القانون والممارسة، من أجل التصدي لهذه التحديات بصورة فعالة.

ويوصفنا أعضاء في المجتمع المدني، فإننا نتطلع إلى العمل في تعاون وثيق مع الدول الأعضاء، ومجلس حقوق الإنسان، والخبير المستقل الجديد.

غير أن وضع هذا التفويض لا يستبعد تدابير أخرى مطلوبة بصورة أكثر إلحاحاً لدعم حماية وتعزيز حقوق كبار السن في المستقبل، بما في ذلك وضع صك قانوني جديد.

مشاورة بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن

أجرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مشاورة عامة في جنيف يوم ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن. فقد خلصت في تقريرها الموجز في تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى أن عدد المسائل الخاصة بحقوق الإنسان والوثيقة الصلة بكبار السن لم تلق الاهتمام الكافي في صياغة الصكوك القائمة لحقوق الإنسان أو في ممارسة هيئات وآليات حقوق الإنسان (A/HRC/24/25).

الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة

يعد العمل المستمر الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة حاسماً في هذا الصدد. وعلى النحو الذي تم التأكيد عليه في قرار تعيين الخبير المستقل، فإن المكلف بالتفويض الجديد سيعمل في تعاون وثيق مع الفريق العامل المفتوح العضوية، وسيتلافى ازدواجية العمل. وتتعاون الدول الأعضاء ودعمها، ستستكمل هاتان العمليتان المنفصلتان بعضهما البعض، وستعزز كل منهما الأخرى.

وقد أحرز بعض التقدم في الدورة الرابعة للفريق العامل في آب/أغسطس ٢٠١٣ استجابة للطلب الوارد في القرار ١٣٩/٦٧ بإعداد مقترحات بشأن العناصر الرئيسية لصك قانوني دولي. وقد وفرت هذه المقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي أساساً قيمياً لإجراء حوار أكثر تفصيلاً بين الدول الأعضاء في الدورات القادمة. وبدأ ظهور الحد الأدنى من الطلبات اللازمة لإعداد صك فعال. فيجب أن يكون الصك شاملاً ويغطي الطائفة الكاملة من حقوق الإنسان. ويجب أن يحظر كافة جوانب التمييز، بما في ذلك التمييز المضاعف، والتمييز بالانتساب أو التصور. ويجب أن ينشئ آليات قوية للتنفيذ والرصد والمساءلة.

غير أنه يلزم عمل الكثير.

المزيد من مشاركة كبار السن في العمليات التي تمسهم

تطبيقاً لمبادئ حقوق الإنسان، ينبغي أن يكون لكبار السن صوت قوي في جميع العمليات التي تمسهم. غير أن كبار السن من النساء والرجال وممثلي المجتمع المدني ما زالوا يواجهون تحديات وحوازر تعترض مشاركتهم في نفس العمليات التي أنشئت لمناقشة أحوالهم. فينبغي أن تكون مواقف الدول الأعضاء على معرفة حقيقة بآراء كبار السن. فالتوسع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتكنولوجيا التداول بالفيديو، وإشراك كبار السن من النساء والرجال كأعضاء في حلقات النقاش وفي وفود الدول الأعضاء إلى

لجنة التنمية الاجتماعية، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، والمنتدى الاجتماعي لمجلس حقوق الإنسان في نيسان/أبريل ٢٠١٤ من شأن ذلك أن يساعد على الحد من هذه الحواجز.

توسيع نطاق المناقشة الموضوعية

اقتصرت مناقشة حقوق كبار السن حتى الآن على عدد محدود من الحقوق، أبرزها الحق في الصحة، والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في عدم التمييز في العمالة، والتحرر من العنف وإساءة المعاملة. وهذا الوضع قد أملاه من ناحية إطار مفاهيمي محدود لكبار السن عززته المجالات ذات الأولوية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة عام ٢٠٠٢، وجدول الأعمال النشط الخاص بالشيخوخة، وأملاه من ناحية أخرى عدم رؤية الشيخوخة ضمن النطاق الكامل لآليات حقوق الإنسان، وعلى نطاق مجتمع حقوق الإنسان. أما طريقة تطبيق مجالات الحقوق الأخرى التي لا تقل أهمية في سياق الشيخوخة على كبار السن، فقد استرعت اهتماماً أقل بكثير.

وعلى سبيل المثال، فإن مناقشة التمييز المضاعف أو التمييز المتعدد الجوانب في حالة كبار السن قد طغى عليها الاهتمام بالجوانب المشتركة بين الشيخوخة والاعتبارات الجنسانية، والذي تركز بصورة حصرية تقريباً على المرأة. وفي حين أن هذا يعد أحد الشواغل الرئيسية، إلا أن التهميش، والتمييز، والاستبعاد الذي يمكن أن يتعرض له كبار السن قد قوبل بالتجاهل إلى حد كبير. ويلزم أيضاً مزيد من الفهم لتراكم التمييز على امتداد دورة الحياة، والذي يقوم ليس فقط على الاعتبارات الجنسانية، وإنما على خصائص أخرى، من بينها التوجه الجنسي، وحالة فيروس نقص المناعة البشرية، والمنشأ العرقي.

أما الاهتمام بالتمييز على أساس العمر في العمالة فقد تركز على حدود العمر الأعلى في حالة التعيين، والفصل التمييزي على أساس العمر، وسن التقاعد الإلزامي. ويلزم توجيه مزيد من الاهتمام إلى الطريقة التي يؤثر بها التمييز على أساس العمر في جوانب العمل والإنتاج الأخرى. وعلى سبيل المثال، كانت هناك دراسات قليلة عن الانحياز التمييزي في الحصول على مستلزمات الزراعة لصالح أولئك الذين يعتقد أنهم أكثر قدرة على الإنتاج، واستبعاد أولئك الذين يعتقد أنهم أقل إنتاجية بسبب تقدمهم في السن على سبيل المثال.

وقد وُجه اهتمام ضئيل إلى التمييز الذي يتعرض له كبار السن خارج ميدان العمالة، مثلاً في توفير السلع والخدمات من قبيل الرعاية الصحية والمنتجات المالية. ويلزم أيضاً إجراء مزيد من التدقيق في تأثير الشيخوخة والمواقف المتحيزة على الإدماج الاجتماعي لكبار السن.

وفيما يتعلق بالعنف وإساءة المعاملة، استند النقاش حتى الآن إلى الاعتراف بوجودهما، والكشف عن الافتقار إلى بيانات عنهما. غير أنه كانت هناك دراسة ضئيلة عما يعنيه اتخاذ نهج قائم على الحقوق تجاه إساءة معاملة المسنين من حيث الممارسة، أو إساءة المعاملة غير المتعمدة التي تنشأ عن ظروف الرعاية، وليس عن محاولات مقصودة لإلحاق الضرر، أو حالات الإعدام التي تتم خارج نطاق القانون، أو متى يرقى الإهمال أو العنف إلى مستوى التعذيب، أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة، أو يصبح مسألة تتعلق بالحقوق في الحياة.

أما المجال الحرج الخاص بحق كبار السن في المعيشة المستقلة فقد تلقى اهتماماً ضئيلاً. فلم تكن هناك دراسة بالقدر الكافي للتوازن بين مسؤولية الأسرة ومسؤولية الدولة في رعاية كبار السن وإعالتهم. ويلزم إيلاء مزيد من الاعتبار لمسؤولية الدولة وتنظيمها الفعال للخدمات التي تقدمها أطراف ثالثة، وخاصة لمواصلة فهم كيفية حماية وتمكين كبار السن الذين يتلقون الرعاية المنزلية من مقدمي الرعاية في القطاع الخاص، أو مقدمي الرعاية غير الرسمية أو الأسرية.

أما فهم حقوق كبار السن المتعلقة بالنظم القضائية والقانونية فلا يزال متخلفاً، مثلاً فيما يتعلق بالوصول إلى العدالة، والتعويضات الفعالة، وحقوق المتقاعدين، كما هو الحال بالنسبة لفهم بُعد حقوق الإنسان الخاص بالاستقلال الذاتي لكبار السن وما يدعمه من صنع القرار، ومساواتهم أمام القانون، وقدرتهم القانونية.

وبينما حظيت الرعاية السكنية بقدر من الاهتمام في المناقشات حول حقوق كبار السن في الصحة، إلا أن مسألة الحق في الوفاة الكريمة، بما في ذلك الحق في رفض العلاج الطبي، والحق في اختيار المدفن، كانت موضع إهمال. كما أن الحواجز الخاصة التي يواجهها الناس في حالة الشيخوخة فيما يتعلق بالحق في الإسكان وفي الملكية، والحق في الأراضي وفي الإرث، تحتاج إلى مزيد من التدقيق، مثل الحق في حياة خاصة وحياة أسرية في جميع السياقات المختلفة التي يعيش فيها كبار السن، بما في ذلك في السجون، وفي دور الرعاية المؤسسية، وفي البيت.

وقد أظهرت دراسة القانون الدولي لحقوق الإنسان حتى الآن بشكل واضح أن هناك ثغرات في الحماية فيما يتعلق بالحقوق في هذه المجالات. والمطلوب الآن هو أن يتنقل هذا النقاش من بحث ما إذا كانت هذه الثغرات ثغرات معيارية أو تتعلق بالتنفيذ إلى بحث أكثر دقة وتفصيلاً لما تعنيه أبعاد حقوق الإنسان في هذه الجوانب الخاصة بحياة كبار السن، وما هي المعايير التي يلزم تطبيقها من أجل حمايتهم.

التوصيات

نحن تقدم بالتوصيات التالية:

- (أ) نحث الدول الأعضاء على أن تتعاون بصورة كاملة مع الخبير المستقل الجديد، وأن تدعم عمله، بما يسمح بإجراء تقييمات مستقلة بصورة حقيقية للتوصيات المتعلقة بالطريقة الأفضل لحماية وتعزيز حقوق كبار السن في إطار القانون والممارسة؛
- (ب) نحث الدول الأعضاء أيضاً على مواصلة دعم أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، والمشاركة فيها بصورة بناءة، ودعم جهود رئيسه ومكتبه لدفع برنامج عمله من أجل النهوض بالتنفيذ الناجح لتفويضه المحدد في القرار ١٣٩/٦٧؛
- (ج) نحث الدول الأعضاء كذلك على اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان إجراء المزيد من المشاورات مع كبار السن من النساء والرجال وممثلي المجتمع المدني، ومشاركتهم في الآليات والعمليات المنشأة لمناقشة حقوقهم.